الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

اسم المحاضرة: الاتحاد الأوروبي

اسم المحاضر: الدكتور فراس سعد الدين

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

محاور المحاضرة

- الاتحاد الأوروبي : النشأة والأهداف
- المقدمة.
- التركيبة المؤسسية للاتحاد
- توجهات الاتحاد الأوروبي
- الخاتمة.

• المقدمة

يعتبر ظهور الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وتمثل ذلك من أكثر معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية لما له من آثار ترتبت في تحولات جيوبولتكية في مضامين وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات في التاريخ المعاصر. حيث شكل الاتحاد بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية ذات وزن مؤثر على الساحة العالمية، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية واجتماعية، تؤدي إلى إعطاء الدور الواضح على الصعيد السياسي في النظام العالمي، على الرغم من وجود التنوع بين دول الاتحاد في العديد من المقومات.

إن قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكري والعملي البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، . وفي المجال الأمني، فقد بدأت مجالات التعاون المشترك في أوروبا عام (1952) عندما تم توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك، وبناء إستراتيجية أمنية تخدم سلامة وأمن الدول الأعضاء أسهمت بالتالي في التوصل لمعاهدة (ماسترنحت) في العقد الأخير من القرن الماضي، التي عززت كافة الجوانب الأمنية ومواجهة مختلف التحديات الخارجية التي تمس باستقرار منظومة الاتحاد الأوروبي. الجانب الاجتماعي، فيعتبر عامل الانسجام بين الشعوب المكونة للاتحاد عنصراً هاماً في تحديد وزن ومستوى قوة الاتحاد على الساحة الدولية، فهناك تعدد في الثقافات واللغات بل وفي التمسك بالهوية الوطنية،

• الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف:

أولاً- نشأة الاتحاد:

ترجع فكرة توحيد القارة الأوروبية - ومن خلال التعاون والمساواة في العضوية- إلى المفكر والأديب الفرنسي (فيكتور هيوجو) عام (1851) الذي دعا إلى التوحد السلمي لدول أوروبا.

إلا أن الفكرة لم تأخذ الفرصة الجادة في التطبيق، حيث وقعت حربين عالميتين في العقد الثاني والعقد الرابع من القرن العشرين،

ومع هذا ظهرت حاجة الشراكة المدفوعة بالحاجة إلى إعادة بناء أوروبا ومواجهة أي احتمال لوقوع حرب شاملة أخرى

تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام (1951) التي تألفت من ست دول

واستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى اتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية تجمع حتى الآن غالبية قارة أوروبا وبمسمى جديد (الاتحاد الأوروبي) وكان ذلك في الأول من تشرين أول عام 1993 حينما دخلت معاهدة (ماسترخت) حيز التنفيذ،

وبهدف إرساء دعائم التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بينت المعاهدة أن القرارات تؤخذ بأغلبية الأصوات بناءً على أن ممثلي حكومات الدول الأعضاء هم أعضاء مجلس الاتحاد، وبحيث تعمل الدول معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك يؤدي إلى الإجماع.

• الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف:

العوامل المتعددة التي أسهمت في عملية اندماج البلدان الأوروبية في تشكيل الاتحاد:

- العامل الجغرافي: حيث أسهم عامل الجوار الجغرافي في عملية الاندماج بين الدول الأوروبية.
- العامل التاريخي: منذ قرون عديدة كان للدول الأوروبية ظروف تاريخية مشتركة انتهت بالصراع ومن ثم التعاون في مواجهة الصراع.
- العامل الاقتصادي: أسهم النظام الرأسمالي سهولة تقارب وسائل التعاون بين الدول للدخول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة كان لها دور إيجابي في تعزيز وتقوية وجهات النظر في توسعة العضوية والرؤية لإيجاد اتحاد مشترك.
- العامل السياسي: تعتبر جميع الدول الأوروبية التي أسست المنظومة الأوروبية متشابهة إلى حد كبير في شكل نظام الحكم الذي يأخذ بدولة القانون والمؤسسات، ويأخذ بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره سهل عملية التجاوب بين الحكومات والشعوب الأوروبية في تشكيل رؤى الانسجام.

• الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف:

ثانياً: أهداف الاتحاد:

يمكن التعرف على الأهداف العامة التي سعت الدول الأوروبية لتحقيقها والاستمرار في التعاطي معها، على ضوء تبيان طبيعة الاتفاقيات التي أبرمت وكانت بمثابة دعائم أساسية عززت بالتالي الأخذ بفكرة الشراكة والتعاون بين الدول الأوروبية لتشكيل اتحاد يحقق طموحات اكبر وأوسع مما كانت عليه:

- في عام (1946) بدأت فكرة التعاون بإنشاء الفيدرالية الاتحادية الأوروبية في باريس.
- الدعوة إلى تأسيس حركة الولايات المتحدة الأوروبية الاشتراكية عام (1947).
- تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي عام (1948).
- إنشاء مجلس أوروبي بدعوة من فرنسا وبريطانيا عام (1949) . حيث دخل حيز التنفيذ بعد وضع القانون الأساسي في شهر آب من العام نفسه.
- دعوة وزير خارجية فرنسا (روبرت شومان) بتوحيد مصادر الفحم والصلب بين الدول الأوروبية وذلك عام (1950)، وفي عام (1951) تم توقيع ست دول أوروبية على الاتفاقية.

• الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف:

- توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك عام (1952).
- إلغاء الرسوم الجمركية على الفحم والصلب ورفع القيود على المواد الأولية بين ست دول أوروبية وذلك عام (1952)، وتوقيع اتفاق بين دول المجموعة الأوروبية للفحم والصلب مع منظمة العمل الدولية عام (1953).
- في عام (1957) تم التوقيع بين الدول الأعضاء في اتفاقية الفحم والصلب على معاهدتي تأسيس للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (ETY) والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom) والمعروفة بمعاهدة روما.
- التوقيع في بروكسل على محضر القانون الأساسي لمحكمة العدل الأوروبية عام (1957
- تأسيس الجمعية البرلمانية الأوروبية بستاسبورغ لتحل محل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وذلك في عام (1958)، وتأسيس للجنة اقتصادية اجتماعية وذلك من العام نفسه في بروكسل.
- عقد مؤتمر لتحديد السياسية الزراعية المشتركة (YMP) في إيطاليا عام (1958).
- تأسيس المنظمة الأوروبية للتبادل التجاري الحر (EFTA).

• الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف:

أما خلال فترة السبعينات، فقد تمّ وضع نظام نقدي أوروبي استهدف تقليص الهوة بين العملات الأوروبية وضمان استقرارها، كما وتم الاتفاق على انتخاب برلمان أوروبي.
في فترة الثمانينات، تمّ إحداث نظام الحصص في إنتاج الصلب داخل المجموعة الأوروبية، وإصدار جواز سفر أوروبي لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد، كما وتم وضع سياسية موحدة للصيد البحري، وتوقيع اتفاقية (شنغن) التي نصت على حرية تنقل الأفراد بين الدول الأعضاء، وإنشاء سوق أوروبية واسعة تسمح بحرية مرور السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال.
أما في فترة التسعينات، فقد تمّ التوقيع على معاهدة (ماستريخت) التي أقرت الاتحاد الاقتصادي والمالي، وتوحيد السياسية الاجتماعية والأمنية والسياسية الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وطرح مشروع إصدار حملة موحدة (اليورو) وإنشاء بنك مركزي.

• الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف:

وبشكل عام، يمكن قراءة أهداف تشكيل الاتحاد الأوروبي على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام (2007)، وذلك على النحو التالي:

التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي.
إيجاد سوق حرة واحدة تلبي بالتالي احتياجات المستهلكين الأوروبيين.
العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي..
تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية.
محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
والمساواة بين المرأة والرجل، احترام القيم والمبادئ والمعتقدات الإنسانية.
دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني.
تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي.

• التركيبة المؤسسية للاتحاد الأوروبي:

أولاً- الدستور:

في عام (2004) تمّ الموافقة على دستور الاتحاد الأوروبي من جانب حكومات الدول الأعضاء، ويتراوح عدد صفحات الدستور الأوروبي بين (352 – 482) صفحة.

وينقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية وهي:

الأول: يشتمل على تعريف للقيم والأهداف والواجبات وطرق اتخاذ القرار، ويسمي الأجهزة المختلفة للاتحاد الأوروبي.

الثاني: يعالج وثيقة التأسيس، وفيها تمّ تعريف القوانين الأساسية على مستوى الاتحاد بشكل سهل، وبأسلوب مأخوذ من توصيات المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

الثالث: يعرف طرق عمل الأجهزة المختلفة في الاتحاد الأوروبي، كما يوضح مجال عملها الداخلي والخارجي، كحرية انتقال المواطنين، والتجارة ... الخ.

الرابع: يبين الأحكام العامة ويعرف رموز الاتحاد الأوروبي، ويضع قواعد تحدد كيفية إدخال مواد جديدة على الدستور وكيفية دخولها حيز التنفيذ.

• التركيبة المؤسسية للاتحاد الأوروبي:

ويهدف الدستور إلى جعل أوروبا أكثر ديمقراطية وكفاءة في مختلف المجالات
بغية تحقيق ذلك تضمن الدستور إيجاد رئاسة للاتحاد تكون مهامها تنظيم العمل بين المجالس الأوروبية المختلفة وتمثيل الاتحاد الأوروبي في الساحات الدولية
وبين الدستور عملية اتخاذ القرار من خلال المجلس الوزاري الأوروبي

وفيما يتعلق بشروط العضوية في الاتحاد بين الدستور في البند (71) ذلك وعلى النحول التالي:

1. وجود نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والقانون.
2. حماية الأقليات الوطنية.
3. التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية.
4. القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

• التركيبة المؤسسية للاتحاد الأوروبي:

ثانياً- المؤسسات العامة للاتحاد الأوروبي:

تلعب مؤسسات الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، كونها تشكل نواة الاتحاد حيث تتكامل بعملها صلاحيات السلطات العامة الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)

يوجد برلمان منتخب من قبل الأوروبيين، ومحكمة تتشكل من (15) قاضياً، كما يوجد جهاز للمحاسبة يؤدي دوراً مهماً في الرقابة على النفقات وكافة الموارد المالية.

1- المجلس الأوروبي: يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، ورسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي بالإجماع، ولا يعتبر من الأجهزة الإدارية للاتحاد.

2- **مجلس الاتحاد الأوروبي:** ويعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية) ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية. ومن أهم وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء،

• التركيبة المؤسسية للاتحاد الأوروبي:

3- المفوضية الأوروبية: تعتبر هذه المؤسسة الأكثر تجسيداً لتفعيل فكرة الاندماج الأوروبي، كونها الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوروبي، وليس مصالح الدول الأوروبية الأعضاء.، وابرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع من مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الاتفاقيات، وقبول الأعضاء الجدد.

4- البرلمان الأوروبي: يمثل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم (736) مقعداً موزعة على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو، ومن صلاحيات البرلمان الإشراف على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وفي إقرار ميزانية الاتحاد، بالإضافة إلى وجود لجان متخصصة في التحقيق اللازم عن انتهاك الدول الأعضاء لقوانين الاتحاد.

5- محكمة العدل الأوروبية: هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسية النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية.

لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأية قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي. تتكون المحكمة من (27) قاضياً (قاضي من كل دولة) يتم تعيينهم بالاتفاق المشترك لحكومات الدول الأعضاء، وعلى أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، ويتم تعيين القضاة لست سنوات قابلة للتجديد، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات

• التركيبة المؤسسية للاتحاد الأوروبي:

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كانون أول عام (2007)، وقعوا على معاهدة (لشبونة) في البرتغال، والتي تتضمن إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار بمختلف المستويات،

ويمكن إبراز أهم البنود التي نصت عليها معاهدة لشبونة بما يلي:

1. ضمان حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.
2. تطوير سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالاحتباس الحراري.
3. إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما هو عليه.
4. ترأس دولة أوروبية الاتحاد مدة سنتين ونصف.
5. تعزيز اتفاقية الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأوروبي.

• توجهات الاتحاد الأوروبي:

1- سياسياً:

إن المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب القطبية الثنائية في النظام الدولي الذي استمر منذ الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام (1991)، والدور المتعاظم للسياسات الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة ومنظمة التجارة الدولية، جعل ذلك بمجمله أن يقوم الاتحاد الأوروبي بترتيب سياساته وتفاعله الدولي وعلى إستراتيجية تعزز القدرة على الاستجابة الأكثر عملية في مواجهة الصراعات والأزمات، تبدأ بتعاون وثيق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وإسهام في تنفيذ المهام الإنسانية على المستوى العالمي، كمهام حفظ السلام والاستقرار في العالم ودوائر النفوذ.

إن المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم تتطلب من الاتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع مجمل المتغيرات والتداعيات

شريطة أن تتلاءم سياسة ووسائل التعاون الخارجي مع مصالح وأولويات الاتحاد،

وعلى أن يتم ذلك من خلال تعزيز الاتصال وتكثيف الحوار من مختلف الشركاء،

وعن طريق الاعتماد المتبادل في توثيق شتى العلاقات الإقليمية والدولية المتنوعة، ومن الجدير بالذكر أن المفوضية الأوروبية - كإحدى المؤسسات الرئيسية في تركيبة الاتحاد الأوروبي – ومنذ أن بدأت أعمالها عام (1999) تقوم على تنفيذ إصلاحات شاملة وواسعة وتقييم لمختلف السياسات الخارجية من أجل تقرير الأولويات التي يتوجب على الاتحاد أن يتقيد بها في عملية التنفيذ.

• توجهات الاتحاد الأوروبي:

2- أمنياً:

تبنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هدفاً مميزاً في تطوير المنظومة الدفاعية، حيث يعتبر ذلك المكون الثاني الذي يعتمده الإتحاد في تقوية وضعه الداخلي وعلاقاته الخارجية.

سياسة الاتحاد الخارجية مبنية على إستراتيجية تقوم على علاقة إرتباطية بين إرساء سياسة الأمن والدفاع الداخلي والخارجي، وبين القدرة على التمكن في تعزيز المجالات التنموية،

وبموجب معاهدة أمستردام عام (1999) تمّ التوافق بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد على إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وإنشاء اللجنة العليا السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد، وتكوين لجنة عسكرية أوروبية، وهيئة أركان قوات للاتحاد الأوروبي، ترتبط بالمجلس الأوروبي، لتنفيذ المهمات التي يحددها، كتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، ومختلف القضايا الإنسانية داخل وخارج جغرافية الاتحاد الأوروبي.

• توجهات الاتحاد الأوروبي:

3-اقتصادياً:

حيث يرتبط هذا المكون بالعمل على تمكين الاتحاد الأوروبي في ضمان قابليته وقدرته على المنافسة الدولية، وبناء شراكات تجارية واستثمارية متنوعة مع مختلف الدول مبنية على سياسة اقتصادية منفتحة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة تنموية تستند على قواعد منظمة التجارة العالمية،
والعمل على إعطاء الفرصة في إعطاء السلع القادمة من الدول والمؤسسات لترويج صادراتها داخل دول الإتحاد الأوروبي
مع إعطاء امتيازات تفضيلية للمستوردات القادمة من الدول النامية ذات الاقتصاديات التي تسعى للتحول المنفتح،
كتخفيض الرسوم، أو بدخول مجاني معفى من الرسوم للسلع الواردة من الدول الأكثر فقراً، بناءً على برنامج الاتحاد المعلن بخصوص ذلك عام (2001).
تستند قوة العوامل الاقتصادية التي يمثلها الاتحاد الأوروبي إلى مختلف العوامل الجيوبولتيكية الممثلة بالسكان والمساحة والموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية والتجارية، وبشكل عام يمكن إبراز هذه العوامل المؤثرة إيجابياً في وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

• توجهات الاتحاد الأوروبي:

يساهم عدد السكان الوفير في توفيرلسوق استهلاكية ذات قدرة شرائية عالية وقوى عاملة متنوعة خاصة مع وجود مستوى مرتفع لمتوسط دخل الفرد.
تقع دول الاتحاد الأوروبي على مساحة تبلغ (3ر9) مليون كم2، مما يوفر وجود ظروف مناخية متنوعة تساعد على تنوع المحاصيل والثروات الطبيعية المتعددة، حيث السهول والأحواض الرسوبية والتربة الخصبة ووفرة المصادر المائية التي بمجملها تساهم في كفاءة الإنتاج الزراعي وإيجاد موارد مستمرة للصناعات الغذائية، مما جعلت من الاتحاد يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة في الإنتاج الفلاحي العالمي.
ويسهم موقع العديد من دول الاتحاد على واجهات بحرية مهمة- كبحر البلطيق شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً والبحر المتوسط جنوباً- في سهولة مجال التجارة والنقل نتيجة وجود العديد من الموانئ الساحلية ذات النشاط المتميز.
توفر الثروات الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية، مع وجود العديد من الموارد الأساسية التي تدخل في التصنيع والمعادن، مثل الحديد الخام، الغاز الطبيعي والبترول، الفحم، النحاس، الرصاص، الزنك، اليورانيوم، البوتاس، الطاقة الكهرومائية، الأخشاب، الأسماك، والزراعة، وهذا بمجمله يوفر لدول الاتحاد الأوروبي القدرة العالية والاكتفاء الذاتي لحد مرتفع من معظم هذه الموارد.
تعتبر الوحدة النقدية (اليورو) أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية، والتي تعزز تحقيق الأهداف الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي، وتسهم بخلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موجدة، وإيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي، ويعزز ذلك عند إتباع سياسة نقدية موحدة توازي السياسة التجارية والزراعية والصناعية المشتركة في مجمل دول الاتحاد،

• الخاتمة

أن ظهور الاتحاد الأوروبي مرّ بمراحل زمنية تمخض عنها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين دول أوروبية، أسهمت بمجملها إلى إيجاد قواعد تنظيمية فكرية دفعت بالتالي لتأسيس الاتحاد الأوروبي يؤطر أهدافاً ذات مستويات أعلى ومتعددة في المجالات، وتجذب دول أوروبية نحو التوجه للانضمام للاتحاد الأوروبي. وهو ذو تركيبة كونفدرالية في وضعه الحالي، كون الإجراءات نحو تأسيس اتحاد فيدرالي ما زالت تواجهه العديد من التحديات الرئيسية، كمصادقة كافة الدول على الدستور الأوروبي الموحد من جهة، ومن جهة ثانية، إن النظام القانوني للاتحاد يعطي الدول الأعضاء احترام سيادتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الدولية، هناك العديد من العوامل الهامة التي تؤثر على وزن الاتحاد الأوروبي، كالعوامل الاقتصادية ممثلة بالسكان كعنصر هام في توفير سوق استهلاكية ذات قدرة شرائية عالية، وقوى عاملة إنتاجية في قطاعات متنوعة، إضافة إلى كفاية المساحة التي تسهم في توفر الموارد المتعددة والظروف المناخية الملائمة لتنوع الثروة الزراعية